نونا التوكيد وأحكامهما

الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقـــــدمـــة :

الحمـــد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد لُقّنت كغيري من الدارسين في سِنِي الطلب الأولى أنَّ للفعل المضارع مع نـــون الـــتوكيد حالين: الإعراب، والبناء؛ فهو معرب ما لم تباشره النون، فإن باشـــرته فمـــبني. وتكون النون غير مباشرة إذا فصل بينها وبين الفعل فاصل مـــلفوظ، وهو ألف الاثنين مثل: (لتكتبان) أو ملحوظ، وهو واو الجماعة أو يـــاء المخاطـــبة مـــثل: (لتكتُبُنَّ) و (لتكتُبِنَّ). وتكرر هذا في مراحل التعليم المختـــلفة. وعـــندما وصلت مرحلة الدراسات العليا وأخذت أرجع إلى كتب مـــتقدمي الـــنحويين في دراستي لم أجدهم يفرقون هذا التفريق في حكم الفعل المضارع مع نون التوكيد، وإنما يطلقون القول ببنائه.

وبتتبع المسألة وجدت أنَّ التفريق بدأ عند المتأخرين، وظهر لي حينذاك أن أوَّل من قال به ابن مالك – رحمه الله – وتبعه كثير ممن جاء بعده. ولم أستطع آنذاك أن أجزم بهذا؛ لأنَّ ما توصلت إليه لم يكن نتيجة استقراء شامل لآراء من ســـبق ابن مالك في المسألة، ورأيت أن المسألة بحاجة إلى دراسة متأنية، وظلت دراســـتها وكتابة ما انتهي إليه فيها تراودني بين الحين والآخر حتى شاء الله أن أكتب هذا البحث الذي تناولت فيه جميع أحكام نوني التوكيد. وبدأته بتوطئة تحدثـــت فيها عن النونين، أوَ هما أصلان، أم أن إحداهما أصل للأخرى ؟ وما الذي يؤكد بهما؟

تلا هذه التوطئة المباحث الآتية:

- توكيد الفعل المضارع بالنون.
- وقفات مع حالات توكيد المضارع بالنون.
- حكم آخر الفعل المؤكد بالنون.
- حكم الفعل المضارع المؤكد بالنون من حيث الإعراب والبناء.
- ما تفترق فيه النونان الخفيفة والثقيلة.

وختمت البحث بخاتمة تضمنت ملخصاً لنتائجه.

وأرجو أن أكون قد وُفّقت فيما كتبت. وأحمد الله على ما فيه من صواب، وأستغفر الله ممَّا فيه من خطأ أو سهو. والحمد لله رب العالمين.

توطئـــة:

يؤكد الفعلُ المضارع، وفعلُ الأمر بنون مضعَّفة مفتوحة، تسمى نون التوكيد الثقيلة، وبنون ساكنة، تسمى نون التوكيد الخفيفة، تلحقان آخر الفعل المؤكد.

والثقيـــلة أشـــد توكيـــداً من الخفيفة[1]. وهما أصلان عند البصريين، وعند الكوفيين الثقيلةُ أصل للخفيفة، فهي مخففة منها[2]. وقال ابن إياز: "الخفيفة هي الأصـــل ؛ لأن الثقيلة أزيد لفظاً، وأزيد معنى، والزيادة طارئة عارضة، والعاري منهما هو الأصل"[3].

ويُؤكَّد بهما فعلُ الأمر جوازاً. أمَّا المضارع: فتارة يجب توكيده بهما، وتارة يجوز، وتارة يمتنع ، وسيأتي توضيح ذلك.

أمَّا الماضي فلا يؤكد بهما؛ "لأنّ معناه لا يتفق مع ما تدل عليه نون التوكيد مـــن تخليص الفعل إلى معنى الاستقبال"[4] فهو قد وقع وحصل فاستغنى بوقوعه عن التوكيد[5]. قال ابن يعيش: "الماضي لا تدخله النون البتة"[6]. وشذَّ توكيده ضرورة في قول الشاعر:

دامَنَّ سعْدُكِ لو رحمتِ مُتيَّما لَولاكِ لم يَكُ للصبابة جَانِحا[7]

---

(١) الكـــتاب ١٤٩/٢. الجمـــل في النحو ص ٣٥٦. شرح الإيضاح للعكبري ص ١٧٣٣. ارتشاف الضرب ٣٠٣/١.

(٢) الإنصاف ص٦٥٣، ٦٥٠. اللباب ٦٧/٢ – ٦٨. شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩. شرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢. ارتشاف الضرب ١-٣٠٣. الجنى الداني ص١٧٤. مغني اللبيب ص ٣٧٤.

(٣) المحصول في شرح الفصول ق٤٩أ.

(٤) المغني في تصريف الأفعال ص٢٠٠. اللباب في تصريف الأفعال ص٦٩.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص ١٧٣٣. شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٩ – ٤١.

(٦) شرح المفصل ٤٣/٩.

(٧) لم أقف على قائله، وهو في: الجنى الداني ص١٧٦، ومغني اللبيب ص٣٧٤. وشرح أبياته ٤٣/٦، وشرح الألفية للأشموني ٢١٣/٣.

ومـــنه الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن حذيفة قال: قال رسول الله – صـــلى الله عـــليه وسلم – :"لأنا أعلم بما مع الدجال منه. معه نهران يجريان، أحدهُمـــا – رأيَ العين – ماءٌ أبيض، والآخرُ – رأيَ العين – نارٌ تأجَّجُ. فإمَّا أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً، وَلْيغمِضْ ثُمَّ ليُطَأْطئْ رأسَه فيشربَ منه فإنَّه ماءُ باردٌ... "[1].

قال الإمام النووي في شرحه صحيح مسلم: "قوله – صلى الله عليه وسلم – "فإمَّـــا أدركـــنّ أحـــد فليأت النهر الذي يراه ناراً " هكذا هو في أكثر النسخ (أدركـــن)!، وفي بعضها: (أدركه) وهذا الثاني ظاهر. وأمَّا الأول فغريب من حيـــث العربية؛ لأن هذه النون لا تدخل على الفعل (الماضي)[2]. قال القاضي: ولعله "يدركن". يعني فغيره بعض الرواة"[3].

ووجَّـــه المرادي توكيد الماضي في البيت والحديث بقوله: "والذي سوَّغ ذلك أنَّ الفعـــل فيهمـــا مســـتقبل المعنى؛لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط"[4]. ولأنه مستقبل المعنى لم ير ابن مالك في توكيده شذوذاً، فقد أجاز توكيد الماضي بالنون إذا كـــان معـــناه مستقبلاً، فقال:"وقد تلحق الماضي وضعاً المستقبل معنى"[5]، واحتج بحديـــث مسلم وبيت الشعر المذكورين آنفاً، وقال: "لحقت (أدرك) وإن كان بلفظ الماضـــي؛ لأنَّ دخـــول (إمّا) عليه جعله مستقبل المعنى" و"لحقت (دام)؛ لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلاَّ بمعنى الاستقبال"[6].

---

(١) صحيح الإمام مسلم ص ٢٢٤٩. (كتاب الفتن وأشراط الساعة) الحديث (١٠٥) .

(٢) (الماضي) ليست في شرح صحيح مسلم المطبوع، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٦١/١٨.

(٤) الجنى الداني ص١٧٦.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١.

وتابعــه على هذا علاء الدين الإربلي فأجاز توكيد الفعل الماضي إذا كان زمانه مستقبلاً ؛ " لتوجه النفس إلى توكيده حينئذٍ "[1].

وأغربُ من توكيد الماضي بالنون توكيد اسم الفاعل بها في قول الراجز:

أَرَيْتَ إنْ جَاءتْ به أُمْلُودَا
مُرَجَّــلاً وَيَلْبَــسُ البُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أحْضِروا الشُّهودَا[2]

وقوله:

يا ليتَ شِعْرِي عنكُمُ حنيفا
أشــاهِرُنَّ بعدنا السُّيوفا[3]

قــال ابــن جــني: "شبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقــه النون توكيداً"[4]. وقال المرادي: "والذي سوَّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع من الشبه"[5].

---

(١) جواهر الأدب ص ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٢) نُسب الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وإلى رجل من هذيل.
شــرح أشعار الهذليين ص٦٥١: الخصائص ١/١٣٦. سر صناعة الإعراب ص٤٤٧. الجنى الداني ص١٧٤. مغني اللبيب ص٣٧٤. شرح الألفية للأشموني ١/٣،٤٢/٢١٢. خزانة الأدب ١١/٤٢٠ – ٤٢٧. شرح أبيات المغني ٦/٣٢ – ٣٧.
وروايــة الســكري في شــرح أشعار الهذليين (أقائلون)، وعليها لا ضرورة فيه؛ إذْ لم تلحق نون التوكيد اسم الفاعل.
أريت: أصله: أرأيت، حذفت الهمزة تخفيفا. أُمْلُود: ناعم. مرجَّل: مسرح الشعر. البرود: جمع بُرد – بالضم – نوع من الثياب. الخزانة. شرح ابيات المغني.

(٣) نسبه العيني في المقاصد النحوية١/١٢٢ إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٧٩. وانظر: الخزانة١١/٤٢٧ – ٤٣٠. وهو بدون نسبة في: جمهرة اللغة ص٦٧٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٤٧، والجــنى الــداني ص١٧٤. وفي الجمهرة، وملحقات الديوان:أتحملون بعدنا السيوفا؟ ولا شذوذ فيه.

(٤) سر صناعة الإعراب ص٤٤٧.

(٥) الجنى الداني ص١٧٥.

توكيد الفعل المضارع بالنون:

ذكر بعض متأخري النحويين للفعل المضارع مع نوني التوكيد ست حالات[1].

الأولى: أن يكون توكيده واجباً، وذلك إذا وقع جواباً لقسم، وكان مثبتاً، مستقبلاً، غير مفصول من لام القسم بفاصل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١١٩]؛ وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]. ووجوب توكيد المضارع المستوفي لهذه الشروط بالنون مذهب البصريين.

وأجـــاز الكوفيون وأبو علي الفارسي التعاقب بين اللام والنون، فأجازوا حذف النون اكتفاءً باللام، كما أجازوا حذف اللام اكتفاءً بالنون[2].

الثانية: أن يكون توكيده قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً لـــ "إنْ" المدغمة في "ما" الزائدة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم: ٢٦].

---

(١) أوضح المسالك ٤/٩٥ – ١٠٧. حاشية الصبان ٣/٢١٣. حاشية الخضري ص٦٨٨. شذا العرف ص٦٥ – ٧٠. تهذيـــب التوضيح ٢/٣٣ – ٣٥. وفي مجالس ثعلب ص٥٥١ – ٥٥٢عرض موجز لمواضع توكيد المضارع بالنون.

(٢) الإيضـــاح العضـــدي ص٣٢٣. المســـائل المشكلة (البغداديات) ص١٠٦و١٧٩و٣١٠ – ٣١١. ارتشـــاف الضرب ١/٣٠٤، ٢/٤٨٦. توضيح المقاصد ٤/٩٦. الجنى الداني ص١٧٥. المساعد ٢/ ٦٦٤. حاشية الخضري ص ٦٨٩.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهي، أو دعاء، أو عرض، أو تَمَنّ، أو استفهام، كقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [الأعراف:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

الـــرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد "لا" النافية، وبعد "ما" الزائدة التي لم تُسبق بـــ "إنْ " الشرطية، و"ما" الواقعة بعد "ربّ".

مثال التوكيد بعد (لا) النافية قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨]. وقيل: (لا) في الآيتين ناهية، وليست نافية[1]. وعليه لا يكون التوكيد قليلاً.

ومن التوكيد بعد (ما) الزائدة قول حاتم الطائي:

قليلٌ به ما يحمدنَّك وارثٌ إذا ساق مِمَّا كُنتَ تجمعُ مغنما[2]

ومن التوكيد بعد (ربما) قول جَذيمة الأبرش:

ربَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ[3]

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الأول ٤٦٩/٣.

(٢) ديوان حاتم الطائي ص٢٢٣.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢. نوادر أبي زيد ص٥٣٦. الإيضاح العضدي ص٢٥٣. شرح أبيات سيبويه لابن الســيرافي ٢٨١/٢ – ٢٨٢. تحصــيل عن الذهب ص ٥٢٤. الخزانة ٤٠٤/١١ – ٤٠٩. شرح أبيات مغني اللبيب ١٦٣/٣ – ١٦٧.

الخامسة: أن يكون توكيده أقل مما قبله، وذلك إذا وقع بعد "لم"، أو بعد أداة شرط غير "إمَّا"، شرطاً كان أو جزاء. ولقلة توكيد هذا الفعل لم يقع في القرآن الكريم، وإنما جاء في الشعر، ومنه قول الراجز:

يحسبُه الجاهلُ ما لم يعلما شيخاً على كُرسِيّه معَمَّما[1]

أي: يعلمنْ، بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف. ومنه أيضاً قول بنت مرة بن عاهان الحارثي، أو بنت أبي الحصين المذحجي:

من يُثْقَفَنْ منهم فليس بآئبٍ أبداً وقتلُ بني قتيبة شافِي[2]

السادسة: أن يكون توكيده ممتنعاً، وذلك عدا ما ذُكِر بأن لم يكن مما سبق، أو كان جواب قسم لم تتحقق فيه شروط التوكيد الواجب؛ بأن كان منفياً، أو حالاً، أو مفصولاً من لام القسم بفاصل فحينئذٍ لا يؤكد كما في

=ونسب الزمخشري في المفصل ص٣٣١. البيت إلى عمرو بن هند، ولم أقف على من نسبه له غيره. وفي المصباح لابن يسعون ق ٩١ب: "وغلط في نسبته الفقيه أبو محمد بن حزم فنسبه لتأبط شراً". وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص٣٩٣. حيث نقل كلام ابن يسعون، وليس البيت في ديوان تأبط شراً الذي جمعه على ذو الفقار شاكر، ولا ملحقاته.

(١) الكتاب ١٥٢/٢. نوادر أبي زيد ص١٦٤. مجالس ثعلب ص٥٥٢. شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٦٦/٢ – ٢٦٧. تحصيل عين الذهب ص٥٢٣ – ٥٢٤. الاقتضاب ١٤٤/٣. أمالي ابن الشجري ١٦٥/٢.

واختلف في صاحب الرجز على أقوال ذكرها العلامة المحقق عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩ – ٤٢٠، وعرض الأرجوزة التي منها هذا الرجز نقلاً عن أبي محمد الأعرابي في كتابه (ضالة الأديب).

(٢) الكتاب ١٥٢/٢. المقتضب ١٤/٣. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٢/٢ – ٢٦٤. فرحة الأديب ص١٤١. تحصيل عين الذهب ص٥٢٣. خزانة الأدب ٣٩٩/١١ – ٤٠٣.

قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى:٥]. لم يؤكد جواب القسم في الآيتين لأنه منفي في الأولى ومفصول من لام القسم بسوف في الثانية.

وقفات مع حالات التوكيد السابقة:

١- ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – أنَّ الحالة الأولى، وهي وجوب التوكيد "هي أكثر أنواع التوكيد وقوعاً في القرآن"(١). ولا غرابة في ذلك فالقَسَمُ كثير في كتاب الله.

٢- لم يقع المضارع بعد "إمَّا" في القرآن الكريم إلاَّ مؤكداً بالنون، ذكر هذا غير واحد من المتقدمين والمتأخرين، قال أبو سعيد السيرافي: "وليس في القرآن – فيما أعلم – فعل بعد (إما) إلاَّ بالنون"(٢). وقال أبو البقاء العكبري: "ولم يأت في القرآن (إنْ) الشرطية مؤكدة بـ (ما) إلاَّ وفعل الشرط مؤكد بالنون"(٣). وقال ابن مالك: "الفعل بعد (إما) يقل وقوعه بلا نون، ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلاَّ مؤكداً"(٤).

وأحصى الشيخ عضيمة المواضع التي وقع فيها المضارع بعد (إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة في القرآن الكريم فذكر أنها عشرون موضعاً، أُكّد الفعل

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الأول ٤٦٦/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٢٦/٣ب.

(٣) شرح الإيضاح ص١٧٣٠. ومثله في التبيان في إعراب القرآن ص٥٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٤٠٩.

فيها جميعها بالنون الثقيلة، وجاء غير مؤكد في قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [1][مريم:٢٦].

ولعل هذا ما حمل جماعة من النحويين على القول بوجوب توكيد الفعل بعد (إمَّا)، فلا يُترك توكيده إلاَّ لضرورة. ومذهب المحققين بخلافه فالتوكيد أجود، ويجوز تركه في السعة لكثرة المسموع منه في الشعر[2].

٣- توكيد المضارع بعد أداة الطلب قليل في القرآن الكريم[3]، فلم يؤكد مع لام الأمر في جميع المواضع التي وقع فيها ما عدا قراءة أُبي بن كعب: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٧]، بلام الأمر ونون التوكيد الخفيفة في ﴿ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ ﴾ [4]، كذلك لم يؤكد بعد أداتي العرض والتحضيض، ولا بعد أداتي الترجي والتمني، ولا بعد أدوات الاستفهام على كثرتها ما عدا موضعاً واحداً بعد "هل" وهو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥].

أمَّا (لا) الناهية فهي التي تَكرَّرَ توكيدُ الفعل بعدها، لكن إذا قورن بما لم يُؤكد بعدها ظل التوكيد قليلاً، فقد تجاوزت مواضعها في القرآن العظيم –

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الأول ٤٦٨/٣. والقراءة وتوجيهها في: المحتسب ٤٢/٢ والمحرر الوجيز ٢٥/١١، والبحر المحيط ١٨٥/٦.

(٢) الغرة لابن الدهان ٢١٥/٢أ. شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩. شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٣٦٩. توضيح المقاصد ٩٥/٤ – ٩٦. الجنى الداني ص١٧٥. المساعد ٦٦٧/٢.همع الهوامع ٣٩٩/٤.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ص٢٠٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢٦٤/١٠. البحر المحيط ١١/٦.

حســـب إحصاء الشيخ عضيمة، رحمه الله – أربعمائة موضع، أُكّد بالنون في خمسة وأربعين منها فقط[1].

يظهر من هذا بوضوح أنّ توكيد المضارع بالنون بعد أدوات الطلب قليل في القرآن، والكثير ترك التوكيد. ومع هذا جعل بعض النحويين التوكيد بعد أداة الطلب كثيراً[2]. والصحيح ما قاله إمام النحاة سيبويه: "فأما الأمر[3] والنهي فإن شـــئت أدخـــلت فيه النون، وإن شئت لم تدخل؛ لأنه ليس فيهما ما في ذا[4]، وذلـــك قولك: لتفعلَنَّ ذاك.."[5]. وقال عن توكيد الفعل بعد الاستفهام: "فإن شـــئت أقحمـــت النون وإن شئت تركت، كما فعلت ذاك في الأمر والنهي، وذلك قولك: هل تقولنَّ، وأتقولَنَّ ذاك؟.."[6]. فهو ـــ رحمه الله ـــ لم يقل: إن الـــتوكيد هنا كثير، وتركه قليل، كما قال بعض المتأخرين، وإنما قال: الأمران جائـــزان. ولم يحكم بقلته ـــ مع أنه قليل في القرآن ـــ لوروده في الشعر، وقد أنشد أبياتاً منه[7].

٤- اضـــطرب كـــلام الـــنحويين في توكيد الفعل بعد "لا" و"ما" النافيتين، و"كـــم"، و"مـــا" الزائدة التي لم تسبق بأداة الشرط "إنْ" فهو عند ابن مالك جائز لكنه قليل، قال في الألفية في باب (نوني التوكيد):

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الأول ٤٦٣/٣ – ٤٦٦.

(٢) أوضـــح المسالك ٩٩/٤. حاشية الصبان ٢١٣/٣. حاشية الخضري ص٦٨٨. شذا العرف ص٦٦. تهذيب التوضيح ٣٤/٢.

(٣) يريد به المضارع المقترن بلام الأمر كما يتضح من أمثلته، لا الأمر بالصيغة.

(٤) الإشارة هنا إلى جواب القسم.

(٥) الكتاب ١٤٩/٢.

(٦) الكتاب ١٥١/٢.

(٧) الكتاب ١٥٠/٢ – ١٥٢.

وقلَّ بعد "ما" و"لم" وبعد "لا"

وفسَّر الأشموني كلامه هذا بقوله: "مراد الناظم أنَّ التوكيد بعد (ما) المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقاً، فإنه كثير، كما صرَّح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده"(١).

ويبدو أنَّ الأشموني يشير بكلامه هذا إلى قول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "وكثر هذا التوكيد بعد (ما) الزائدة دون (إنْ) كقول العرب: "بعينٍ ما أَرَيَنَّك"..." وساق شواهد أخرى من أقوال العرب ثم قال: "وإنما كثر هذا التوكيد بعد (ما) الزائدة لِشَبَهها بلام القسم"(٢).

ومنع أبو حيان القياس على ما ورد مما أُكد فيه الفعل بعد "ما" الزائدة؛ لأنها أمثال "ولا يقاس على هذه الأمثال ولا تُغيَّر"(٣).

وذكر أن مذهب الجمهور منع التوكيد بعد "لا" و"ما" النافيتين، وأنَّ الجواز مذهب ابن جني وابن مالك. وأمَّا توكيد المضارع المنفي بـ "لم" فقال عنه: "نصَّ سيبويه على أنَّ ذلك ضرورة"(٤).

وذهب المالقي إلى أن توكيد ما عدا جواب القسم، وفعلَ الطلب، بالصيغة، أو بقرينة، والفعلَ الواقع شرطاً لـ "إنْ" المد غمة في "ما" الزائدة يوقف فيه على السماع ولا يجوز القياس عليه(٥).

---

(١) شرح الألفية للأشموني ٣/٢١٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٤٠٧ – ١٤٠٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٠٧.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٣٠٤ – ٣٠٥. وانظر الكتاب ٢/١٥٣.

(٥) رصف المباني ص٣٣٤ – ٣٣٦.

وقال الرضي بقول ابن مالك في جواز توكيد المضارع بعد "ما" الزائدة غير المسبوقة بـــ "إنْ" الشرطية، وبعد "لم" و"لا" النافية[1].

وظاهـــر كلام إمام النحاة سيبويه جواز توكيد الفعل بعد "ما" الزائدة، قال في حديثه عن مواضع نون التوكيد: "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولـــك: بَجهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ وأشباهه.. فـــ (ما) هاهنا بمنزلتها في الجزاء"[2]. وأمَّا التوكيد بعد (لم) فقد نصّ على منعه في الاختيار، فقال: "وهذا لا يجوز إلاَّ في اضطرار"[3].

حكم آخر الفعل المؤكد بالنون:

١- إذا كـــان الفعل المؤكد بالنون مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكـــر وهو صحيح الآخر مضارعاً كان أو أمراً، فُتِح آخره، ولم يحذف منه شيء نحو: لَينصُرَنَّ محمدٌ، وليقومَنَّ، وانصُرَنَّ، وقُومَنَّ.

أمَّا المعتل الآخر فالكثير فيه أن يعامل هذه المعاملة، وفيه مذهب آخر لبعض العرب، قال المالقي: "واعلم أن الفعل المعتل الآخر للعرب فيه وجهان: منهم من يحذف حرف العلة فيقول: لا تخشَنَّ، ولا ترمِنَّ، ولا تَغْزُنَّ، في: تخشى، وترمي، وتغـــزو. ومنهم من يفتحها فيقول: لا تخشَيَنَّ، ولا تغزُوَنَّ، ولا تَرمِيَنَّ.. وهذه الـــلغة أكـــثر وأقيـــس"[4]. وحذف الياء بعد الكسر والفتح في نحو: لتَرمِنَّ يا زيد،

---

(١) شرح الكافية ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢.

(٤) رصف المباني ص ٣٣٧ – ٣٣٨.

ولتخشَـــنَّ، لغة طيّئٍ حكاها عنهم الفراء[1]. وأشار إليها أبو العباس ثعلب فقال في قول الشاعر:

إذا قال قطني قلتُ آليتُ حَلْفةً لِتُغْنِيَ عني ذا إنائك أجمعـــا

"يُـــروَى (لَتُغنِنَّ) ... وهذا إنما يكون للمرأة، إلاَّ أنه في لغة طيئ جائز، وفي لغة غيرهم: لَتُغْنِينَّ"[2].

ونســـب ابـــن عصـــفور هذه اللغة إلى بعض بني فزارة فقال: "وبعض بني فزارة يحذفون الياء مما آخره ياء، ولا يردُونها فيما حُذفت منه، ويلحقون إحدى النونين[3] ويبقون ما قبلها مكسوراً فيقولون: ارمِن، ولَترمِنَّ"[4].

وعـــزا غـــيره إلى فزارة حذف الياء المكسور ما قبلها نحو: يرمي، ويبكي، فيقولـــون: ارمِـــنَّ، ولَتبكِنَّ. وسكت عن الياء التالية فتحه نحو: يخشى ويسعى، فلم يحك عنهم حذفها كالتالية كسرة ، ولا إثباتها مفتوحة كسائر العرب[5].

٢- إذا كـــان الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين لم يحذف منه شيء، سواء أكان صحيح الآخر أم معتله . وتُحذف منه نونُ الرفع إذا كان مضارعاً لتوالي الأمثال (النونات)، أو لـــلجازم إن كان مجزوماً عند من قال بإعـــرابه مطلقاً ، أو مع نون التوكيد غير المباشـــرة، وللبناء على القول ببنائه[6]، وتُكسر نونُ التوكيد تشبيهاً لها بنون الرفع ، نحو: لَتنصرَان يا محمدان ، ولَتدعّوان ، ولَتقضيان ، ولَتسعيان ، وانصران ، وادعوان واقضيان ، واسعيان .

---

(١) الغـــرة ٢/٢١٦ب. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٥. شرح التفتازاني تصريف الزنجاني ص١٧٢ – ١٧٣. شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٢٨١.

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٣٨ – ٥٣٩.

(٣) يعني: نوني التوكيد، الخفيفة والثقيلة.

(٤) المقرب ٢/٧٦-٧٧.

(٥) التسهيل ص٢١٦. همع الهوا مع ٤/٤٠٢. الخزانة ١١/٤٣٦.

(٦)، (٧) شـــرح الكافيـــة للرضي ٢/٤٠٥. وسيأتي الحديث عن حكم المضارع المؤكد بالنون من حيث البناء والإعراب.

٣- كذلك إذا كان الفعل مسنداً إلى نون النسوة لم يحذف منه شيء ، بل يُزاد فيه ألف تفصل بين النونين ، نون النسوة ونون التوكيد، وتُكسر نونُ التوكيد لوقوعها بعد الألف، كما كُسرت بعد ألف الاثنين، فيقال: لَتنصرْنَان ، ولتدعونَان ، ولترمينَان ، ولتسعينان يا نسوة .وانصرنان ، وادعونان، وارمينان ، واسعينان.

٤- إذا كان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وهو صحيح الآخر حُذفت نونُ الرفع للبناء إذا كان أمراً أو مضارعاً على القول ببنائه ، ولتوالي الأمثال في المضارع أو للجازم إذا كان مجزوماً على القول بإعرابه ، وتحذف أيضاً واو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين ، ويبقى ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً دلالة عليهما نحو: لَتنصرُنَّ يا قومُ ، ولَتذهَبِنَّ يا هندُ . وانصرُنَّ ، واذهَبِنَّ .

وإن كان الفعل معتل الآخِر بالواو أو بالياء، كيدعو ويقضي، عُمِل به ما عمل بصحيح الآخِر فحُذِفت نون الرفع، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة، وحُذِف منه أيضاً لام الفعل (الواو أو الياء)، وحُرك ما قبل النون بحركة تدل على الضمير المحذوف، الضمة للواو ، والكسرة للياء، فيقال: لَتدعُنَّ، ولَتقضُن يا قومُ، ولَتدعِنّ، ولترمِنّ يا هندُ. وادعُنّ، واقضُنَّ، وادعِنَّ، وارمِنَّ.

أمَّا إن كانت لام الفعل ألفاً كيسعى ، ويخشى، فلا يحذف منه واو الضمير ولا ياؤه، وإنما يحذف منه مع نون الرفع لام الفعل فقط، ويبقى ما قبلها مفتوحاً، وتضم الواو ، وتكسر الياء ، فيقال: اسعَوُنَّ، ولَتسعَوُنَّ يا قوم، واخشَوُنَّ ، ولَتخشَوُنّ ، واسعَينَّ ، ولتسعَينَّ يا هند ، واخشَينَّ ، ولتخشَينَّ يا هندُ.

ووزن الفعل مع واو الجماعة : افعوُنَّ، ومع ياء المخاطبة: افعِينَّ.

قال ابن مالك في التسهيل: "وحذفُ ياءِ الضمير بعد الفتحة لغةٌ طائية"[1] يريد أن قبيلة طيئ يحذفون ياء المخاطبة من الفعل المعتل الآخر بالألف كما تصنع سائر العرب في المعتل بالواو أو الياء. ونُسب إلى الكوفيين إجازة ذلك احتجاجاً بلغة طيئ تلك التي حكاها عنهم الفراء[2].

ونقل البغدادي عن السمين الحلبي في شرحه التسهيل أخذه على ابن مالك إغفاله بيان حركة ما قبل ياء المخاطبة بعد حذفها فقال: "قال السمين في شرحه: لم يتعرَّض المصنف لحركة ما قبلها حين حذفها، هل تبقى الفتحة، أو تكسر دلالة على الياء ؟ وهذا الذي ينبغي"[3].

حكم الفعل المضارع المؤكد بالنون من حيث الإعراب والبناء:

اختلف النحويون في الفعل المضارع المعرب إذا لحقته إحدى نوني التوكيد على ثلاثة مذاهب[4] :

الأول: أنه مبني مطلقاً، سواء أكان مسنداً إلى ظاهر، أم مضمر، وإن كان ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

---

(١) التسهيل ص٢١٦.

(٢) توضيح المقاصد ١١١/٤. المساعد ٦٧٣/٢. همع الهوامع ٤٠٣/٤. خزانة الأدب ٤٣٦/١١. شرح أبيات مغني اللبيب ٢٨١/٤.

(٣) الخزانة ٤٣٧/١١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢. رصف المباني ص٣٣٦. ارتشاف الضرب ٣١٥/١، ٣٠٧. التذييل والتكميل ١٢٦/١ – ١٢٧. تعليق الفرائد ١٢٨/١ – ١٢٩. همع الهوامع ٥٥/١ – ٥٦.

وهذا قول كثير من النحويين[١] منهم المبرد[٢]، والزجاجي[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن برهان[٥]، وابن الشجري[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن إياز[٩] وعزا أبوحيان هذا القول إلى الأخفش والزجاج[١٠].

وحجة هؤلاء تركيبه مع نون التوكيد، وصيرورتهما كالكلمة الواحدة، وأنّ نون التوكيد أكّدت فعليته، وأبعدت شبهه بالأسماء فعاد إلى أصله وهو البناء. وحركات آخر الفعل مع نون التوكيد دالة على المعاني فأغنت عن حركات الإعراب[١١].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ص٢٦٢. شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢. شرح الألفية للشاطبي ٤٩/١.

(٢) المقتضب ١٩/٣ – ٢٢.

(٣) الجمل ص٣٥٦.

(٤) صرح أبو علي في كتابه "الإيضاح العضدي" ص٣٢٣. ببناء المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة فقال وهو يتحدث عن نون التوكيد: "وتلحق فعل الاثنين في قولك: هل تفعلانّ ذلك؟.. وتلحق فعل الجميع أيضا في نحو: هل تفعلُنَّ ذلك؟ وفعل المؤنث في نحو: هل تفعلِنَّ يا هذه. فتحذف النون في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنها علامة الرفع، كما تحذف الضمة في قولك: هل تفعلَنَّ ذلك؟" لكنّ أبا حيان نسب إليه في التذييل والتكميل ٣٥/٥ ب القول بإعرابه إذا كان مسنداً إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. ولم أقف على شيء من هذا في كتب أبي علي التي بين يدي.

(٥) شرح اللمع ص٣٨٩.

(٦) أمالي ابن الشجري ٤٨٩/٢ – ٤٩٠.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ص٦٨٥. شرح الإيضاح ص١٧٣٦. المتبع في شرح اللمع ص٦٦٠.

(٨) شرح المفصل ٣٨/٩.

(٩) المحصول ق٤٩ب.

(١٠) ارتشاف الضرب ٣٠٧/١ . التذييل والتكميل ٣٥/٥ب.

(١١) شرح الإيضاح للعكبري ص١٧٣٢. المتبع في شرح اللمع ص٦٦٠. وانظر أيضاً: المقتضب ١٩/٣، والمرتجل ص٣٨ – ٣٩، وشرح المقدمة الجزولية ص٢٦٧، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢، ورصف المباني ص٣٣٦.

واختلف هؤلاء في الفتحة التي قبل النون في فعل الواحد، نحو: لَتجلِسَنَّ، فمنهم من قال: هي حركة بناء ، ومنهم من قال: حركة التقاء الساكنين؛ لأنه لَمَّا بَعُد الفعل بلحاق النون له عن شبه الأسماء الموجب إعرابه عاد إلى أصله، والأصل في البناء السكون، ونون التوكيد ساكنة، فلَزِم تحريكه للتخلصِ من الساكنين، وكانت الحركة فتحة طلباً للخفة، وصيانة للفعل من الكسر أخي الجر، ولأنه لو بُني على الكسر لأدى إلى التباس فعل الواحد المخاطب بفعل الواحدة المخاطبة، كما أنّ بناءه على الضم يؤدي إلى التباسه بفعل جماعة المذكرين[1]. وصحح ابن يعيش هذا القول[2]، وصحح ابن الدهان[3]، وابن عصفور[4] القول الأول.

المذهب الثاني: أنه باقٍ على إعرابه الذي كان له قبل أن تتصل به النون، سواء أكان مسنداً لواحد أم لغيره؛ لأن مقتضِي إعرابه لم يَزُل باتصال النون به.

وصحح المالقي هذا المذهب؛ "لأن لفظ المضارعة باقٍ في الفعل، وتركيب الفعل ليس بموجبِ بناءٍ بخلاف تركيب الاسم"[5].

المذهب الثالث: أنه مبني للتركيب ما لم يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة فمعرب تقديراً؛ لأن هذه الضمائر تمنع التركيب،

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ص٣٨٨. اللباب ٦٧/٢. شرح المقدمة الجزولية ص٢٦٨. شرح الكافية الشافية ص١٤١٤. شرح الكافية للرضي ٤٠٤/٢ – ٤٠٥. ارتشاف الضرب ٣٠٧/١ – ٣٠٨. التذييل والتكميل ٣٦/٥أ. المساعد ٦٧٢/٢.

(٢) شرح المفصل ٣٧/٩.

(٣) الغرة ٢١٣/٢ب.

(٤) شرح الجمل ٤٩٠/٢ – ٤٩١.

(٥) رصف المباني ص٣٣٧.

و"ليس في كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد"[1]. ومن هنا أُطلق على نون التوكيد اللاحقة للفعل المتصل به أحد هذه الضمائر نون التوكيد غير المباشرة، فالفعل معها معرب تقديراً، ومبني مع المباشرة.

ونسب المالقي هذا المذهب إلى بعض المتأخرين[2]. وسمَّى الإربلي صاحبه فقال: "وصرح المالكي بأنَّ المضارع إذا أُكّد بالنون وفاعله ضمير مؤنث، أو مثنى، أو مجموع لغير مؤنث، نحو: تفعلنَّ، ويفعلان ، وتفعلان ، ويفعلُنَّ، وتفعلُنَّ[3]، فهو معرب، ووافقه عليه جماعة"[4].

ومراده بـ (المالكي) ابن مالك، فقد يقال له (المالكي)، وهو ما صنعه الرضي في شرحه كافية ابن الحاجب فقد نقل نصوصاً كثيرة عن المالكي ويعني به ابن مالك[5]. والإربلي نفسه نقل في أثناء حديثه عن (لم) النص التالي في الرد على من قال : إن (لم) تنصب الفعل في بعض اللغات: "قال المالكي: والذي غرّ هذا القائل قراءةُ بعض السلف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، [الشرح:١] بنصب (نشرح)، وقولُ بعضهم:

---

(١) المساعد ٦٧١/٢. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٧٦و١٤١٦. والتذييل والتكميل ٣٥/٥ب.

(٢) رصف المباني ص٣٣٦.

(٣) معلوم مما سبق في حالات توكيد الفعل المضارع بالنون أن هذه الأفعال خالية من سبب التوكيد الواجب والجائز، فلا يصح توكيدها، ولو قال: (لَتفعلنَّ، ولَيفعلانّ....) لكان صواباً.

(٤) جواهر الأدب ص٣٧٠ – ٣٧١.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٨٠/١ و١٠٢و ١٠٧ و١٩٤ و٢١٠ و٢٣٦ و٢٤٧، وقارن هذه النقول عن المالكي حسب تربيتها هنا بكلام ابن مالك – رحمه الله – في: التسهيل ص٨٦، وشرحه ١٧٢/٢، ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ص٣٧٦، والتسهيل ص٩٠ ،١٠٩، وشرحه ٣٢٨/٢ – ٣٢٩، والتسهيل ص١٠٥ ،١٠٤ – ١٠٥.

أَيَوْمَ لَمْ يُقدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ

وهذا عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة فُتِح لها الآخرُ ثم حُذِفت النون وأُثبِتت الفتحة..."[1].

وهذا نفسه قول ابن مالك في شرح الكافية الشافية[2]. فالإربلي إذن يقصد بـــ (المالكي) ابن مالك[3].

قلت: ما حكاه الإربلي عن ابن مالك في اختلاف حكم الفعل المضارع مع نون التوكيد ، فيبُنى مع المباشرة، ويعرب مع الأخرى هو مذهبه في الألفية حيث يقـــول:

وأَعْرَبُوا مُضَارعاً إنْ عَرِيا
مِنْ نُونِ توكيدٍ مُباشِرٍ...

---

(١) جواهر الأدب ص٣١٧ – ٣١٨. وسيأتي الحديث عن حذف نون التوكيد الخفيفة.

(٢) ص ١٥٧٥ – ١٥٧٦.

(٣) وقـــع محقـــق كتاب الإربلي "جواهر الأدب" د. حامد أحمد نيل – عفا الله عنه – في وهم هنا، وذلك حين عرَّف المالكي بقوله: "هو محمد بن أبي الفرج بن أبي القاسم، أبو عبد الله المالكي، وُلد في صقلية سنة ٤٢٧هـــ، وتوفي سنة ٥١٥هـــ في أصبهان". وأبعد من هذا قول د. إميل يعقوب في تعليقه على "جواهر الأدب" ص٢٥٦. (ط: دار النفائس ١٤١٢هـــ – ١٩٩١م). معلقا على (المالكي): "لعله محمد بن الحسن المالقي(.. – ٧٧١هـــ / ١٣٧٠م) فقيه نحوي..." فكيف ينقل الإربلي المتوفي سنة ٧٤١هـــ عمن توفي بعده بثلاثين سنة ؟.
وقـــد اتضـــح بمـــا لا مـــجال للشـــك فيه أن الإربلي عني بـــ "المالكي" محمد بن عبد الله بن مـــالك الطائي (٦٠٠ – ٦٧٢هـــ) صاحب الألفية وغيرها من المصنفات المشهورة.

وفي عدد من مصنفاته[1]. وقال في شرح التسهيل: "هذا مذهب المحققين"[2]. وصححه العلامة أبو حيان[3]، والعلاَّمة البغدادي[4]. وتبع ابنَ مالكٍ جماعةٌ من شراح ألفيته، منهم: ابنه بدر الدين[5]، والمرادي[6]، وابن هشام الأنصاري[7].

وهذا هو ظاهر قول سيبويه: "... وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات... وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتفعَلُنَّ ذاك، ولَتَذهَبُنَّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً ..."[8].

وفي المسألة قول رابع حكاه أبو إسحاق الشاطبي – رحمه الله – فقال: "ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب، ولا مبني، كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلم، فله حال بين حالين"[9].

---

(١) انظر: التسهيل ص٢١٦، وشرح عمدة الحافظ ص٣٢٥ – ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية ص ١٧٥ – ١٧٦، ١٤١٤ – ١٤١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٦/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٥/٥ب. النكت الحسان ص٣٥.

(٤) الخزانة ٤٢٤/١١. شرح أبيات المعني ٣٥/٦.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص٨ – ٩.

(٦) توضيح المقاصد ٦٠/١

(٧) أوضح المسالك ٣٧/١ – ٣٨. شرح شذور الذهب ص٧١. شرح قطر الندى ص٤٦ – ٤٧.

(٨) الكتاب ١٥٤/٢.

(٩) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤٩/١. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي، وزوائد أبي إسحاق ١٩٧/١.والقول إن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب، ولا مبني مذهب طائفة منهم ابن جني في الخصائص ٣٥٦/٢ – ٣٥٧، ٥٧/٣. وفيه قولان آخران:
أحدهما: مبني. والآخر – وهو المشهور – معرب تقديراً.
أعجب العجب في شرح لامية العرب ص٣٥ – ٣٦. التبيين عن مذاهب النحويين ض١٥٠ – ١٥٢. اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١.

ما تفترق فيه النونان الخفيفة والثقيلة:

تتفق النونان في جميع الأحكام السابقة، وإن اختلفتا في درجة التوكيد، فالثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة، وسبق الإيماء إلى هذا في مطلع البحث.

وللخفيفة أحكام تخصها تفترق بها عن الثقيلة، وهي:

١- أنها لا تقع بعد ألف الاثنين عند جمهور البصريين ؛ لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين وهما ألف الاثنين ونون التوكيد الساكنة على غير حده[١]. وأمَّا وقوع الثقيلة المكونة من نونين، أولاهما ساكنة بعد الألف الساكنة ، فوجَّهه الرضي بقوله: "النون المدغمة، وإن كانت ساكنة فهي كالمتحركة؛ لأنه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعةً واحدة، فهما كحرف واحد متحرك"[٢].

أمَّا من لم يشترط لالتقاء الساكنين على حده أن يكونا في كلمة واحدة، فالتقاء الساكنين في نحو: اضربان ــ بنون التوكيد الثقيلة ــ على حده، "إذ الأول حرف لين، والثاني مدغم"[٣].

وأجاز يونس والكوفيون وقوع الخفيفة بعد ألف الاثنين[٤]، وإن كان يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لوقوع ذلك في كلام العرب، فقد قرأ نافع: ﴿ إِنَّ

---

(١) حدُّه أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، وأولهما حرف لين، مد غما ثانيهما في مثله، كقوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾.
شذا العرف في فن الصرف ص ٢٢٣.

(٢) شرح الكافية ٤٠٥/٢. وانظر: حاشية ياسين على التصريح ٢٠٧/٢.

(٣) شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان ٢٣٤/٣.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢. المقتضب ٢٣/٣ – ٢٤. جمل الزجاجي ص٣٥٧ – ٣٥٨. الحجة للقراء السبعة ٤٤١/٣. المقتصد ص١١٣٤. الإنصاف ص٦٥٠، المسألة (٩٤). اللباب في علل البناء والإعراب ٦٨/٢. شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩. ارتشاف الضرب ٣٠٨/١.

﴿ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، بسكون الياء من (محياي)[١] فالتقى ساكنان الألف والياء على غير حده. وقال بعض العرب: "التقتْ حَلْقتَا البِطَان"[٢] بإثبات الألف مع لام التعريف[٣].

أو تبقى النون حينئذٍ ساكنة أم تحرك بالكسر؟

اختلف النقل عن يونس ومن قال بقوله[٤].

وردَّ سيبويه مذهب يونس هذا بقوله:"فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلاَّ أنْ يُدغم"[٥].

قلت: قُرئ قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩]، (تَتْبعانْ) بتخفيف التاء وسكون النون[٦]. ولا وجه لها إلاَّ أنْ تكون نون التوكيد الخفيفة، فهي حجة ليونس ومن وافقه. كما قرئت الآية بتخفيف النون مكسورة (ولا تَتبِعانِ) وهي قراءة سبعية[٧]. وَوُجهت عدة

---

(١) السبعة ص٢٧٤. الحجة للقراء السبعة ٣/٤٤٠. التيسير ص١٠٨ – ١٠٩.

(٢) من أمثال العرب، يضرب للأمر إذا اشتد. الأمثال لأبي عبيد ص٣٤٣. مجمع الأمثال ١٠٢/٣.

(٣) الإنصاف ص ٦٥٠ –٦٥١. التصريح ٢٠٧/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٤١٧ – ١٤١٨. شرح الكافية للرضي ٤٠٥/٢ – ٤٠٦. توضيح المقاصد ١١٢/٤. التصريح ٢٠٧/٢. شرح الألفية للأشموني ٢٢٤/٣.

(٥) الكتاب ١٥٧/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٨٦/٩. البحر المحيط ١٨٧/٥. ونسب أبو البركات الأنبا ري في الإنصاف ص٦٥١ هذه القراءة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة. والذي رواه ابن مجاهد عنه إسكان التاء مع تشديد النون، فقال: "قرأ ابن عامر وحده في رواية ابن ذكوان: (ولا تَتْبعَانّ) ساكنة التاء مخففة، مشددة النون" السبعة ص ٣٢٩. وانظر: الحجة لأبي على الفارسي ٢٩٢/٤، والعنوان في القراءات السبع ص١٠٥. وفي إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٧٢/١. أنَّ ابن ذكوان روى عن ابن عامر (ولا تتبَّعانِ) بتخفيف النون. ومثله في العنوان في القراءات السبع ص١٠٥.

(٧) التبصرة في القراءات السبع ص٥٣٦. التيسير ص١٢٣. الإقناع ص٦٦٢.

توجيهات منها أن تكون هذه النون نون التوكيد الخفيفة ، وكُسِرت كما تُكسر الشديدة إذا وقعت بعد الألف[1].

٢- لا يُؤكَّد بها الفعل المسند إلى نون النسوة، لأن هذا الفعل إذا أُكد بالنون وجب الفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف، كما سبق بيانه، وتوكيده بالنون الخفيفة يؤدي إلى التقاء ساكنين ، الألف الفاصلة ونون التوكيد الساكنة على غير حده ؛ ولذا منع جمهور البصريين توكيده بهذه النون كالمسند إلى ألف الاثنين. وأجازه يونس والكوفيون؛ لِماَ مرَّ في توكيده المسند إلى ألف الاثنين بها[2].

٣- إذا وليها حرف ساكن فإنها تُحذف للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: لا تسافرَ اليوم. ومن ذلك قول الأضبط بن قُريع السَعْدي:

لا تُهينَ الْفقيـرَ علك أنْ تَركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ[3]

الأصل: لا تهينَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة، وحذفت النون للساكن بعدها، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

ومن ذلك قراءة الأعمش قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]. (ولا يحسَبَ الذين) بفتح الباء. الأصل (ولا يَحْسَبَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت وبقيت الفتحة دليلاً عليها[4].

وذهب الأستاذ عباس حسن – رحمه الله – إلى أنها تحذف لفظاً لا خطاً إذا وليها الساكن[5]. ولم أقف على هذا القول عند متقدمي النحويين. ولعله قاسه

---

(١) البحر المحيط ١٨٧/٥ – ١٨٨. الدر المصون ٢٦٢/٢. النشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢.

(٢) الكتاب ١٥٧/٢. المقتضب ٢٣/٣ – ٢٤. جمل الزجاجي ص٣٥٧ – ٣٥٨. الحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٤١ الإنصاف ص٦٥٠. اللباب ٦٨/٢. شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩. ارتشاف الضرب ٣٠٨/١.

(٣) الشعر والشعراء ص٣٨٣. أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢. الحماسة البصرية ص٧٨٨. الخزانة ١١/ ٤٥٠ – ٤٥٦. شرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٩/٣ – ٣٨٤. وفي هذه المصادر مزيد تخريج.

(٤) الكشاف ١٦٥/٢. المحرر الوجيز ٩٧/٨. البحر المحيط ٥١٠/٤. الدر المصون ٦٢٥/٥.

(٥) النحو الوافي ١٨٠/٤، ١٨١، ١٨٣.

على حكمها إذا وُقِف عليها بعد ضمة أو كسرة ، نحو : لتذهبُنْ ، ولتذهبِنْ ، فإنها تُحذف ويُرد ما حُذف لأجلها لفظاً لا خطاً ، وسيأتي بيانه.

ويونس ومن وافقه في جواز وقوع النون الخفيفة بعد ألف الاثنين والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد، يقلبونها همزة مفتوحة إذا وُصلت بساكن، فيقال في نحو: اضربانْ الغلام ، واضربنان الغلام: اضرباء الغلام ، واضربناء الغلام . وأنكر سيبويه ذلك ؛ لأن القياس حذفها حينئذ ـــ كما مرّ ـــ وحذف الألف قبلها أيضاً لالتقاء الساكنين، فيصير فعل الاثنين كفعل الواحد، فيقال في: اضربانْ الغلام، اضربَ الغلامَ. وفي اضربنان الغلامَ: اضربْنَ الغلام[1].

أمَّا إذا لم يَلهَا ساكن فلا يجوز حذفها في الاختيار، وجعله ابن عصفور من ضرورات الشعر، وأنشد أبياتاً منه، ثم قال: "ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلاَّ شاذاً، نحو قراءة أبي جعفر المنصور:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ،[الشرح: ١] بفتح الحاء"[2].

٤- لشبهها بالتنوين في كونها نوناً ساكنة زائدة فإنها تُعطى في الوقف حكمه[3]، فإن كانت بعد فتحة – وهذا يقع مع فعل الواحد – قُلبت ألفاً، كما هو حال تنوين المنصوب، نحو: رأيت زيداً، بالألف لأجل الوقف، قال أبو

---

(١) الكتاب ١٥٧/٢. وانظر:
التعليقة للفارسي ٣٤/٤ – ٣٦، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٠٩/١، وشرح الألفية للأشموني ٢٢٥/٣.

(٢) ضرائر الشعرص١١١ – ١١٣. وقراءة أبي جعفر في المحتسب ٣٦٦/٢، والكشاف ٤/ ٢٦٦، وإعراب القراءات الشواذ٧٢٣/٢، والبحر المحيط ٨ /٤٨٧-٤٨٨ ، والدر المصون ٤٣/١١ – ٤٤ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ – ١٥٥. المقتضب ١٧/٣.

حيان:"وأمَّا النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها ألفاً"[1]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]. وقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]. كُتبت في الموضعين بالألف؛ لأنها نون خفيفة – في قراءة الجمهور – يوقف عليها بالألف[2]. قال أبو حيان: "وكَثُر ذلك حتى صارت رَوياً فكتبت ألفاً كقـــوله:

..... وَمَهْما تَشأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعا[3]

وقال آخر:

"يَحْسَبُـــهُ الجَاهِلُ ما لم يَعلما"[4]

كذلـــك في غـــير الشعر ذهب أكثر النحويين والكُتَّاب إلي كتابها بالألف[5]؛ حملاً للوصل على الوقف، إذا أُمِن اللبس بفعل الاثنين، فإن ألبس نحو: اضربنْ زيداً، كُتبت نوناً لا ألفاً ، وإن كان يوقف عليها بالألف؛ لأنه لو كُتب: اضربا زيداً، التبس فعل

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٩٣/١.

(٢) الكشـــاف ٣١٨/٢ و٢٧٢/٤. البحر المحيط ٣٠٦/٥ و٤٩٥/٨. الدر المصون ٤٩٢/٦ و٦٠/١١. رسم المصحف ص٢٦٦.

(٣) فمهما تشأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ... نسب سيبويه ١٥٢/٢. البيت إلى ابن الخَرِع (عوف بن عطية)، شـــاعر جاهـــلي (انظـــر: طـــبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٥٩) وتبعه على ذلك الأعلم الشـــنتمَري في تحصـــيل عين الذهب ص٥٢٣. وأنكر البغدادي في الخزانة ٣٨٩/١١ ذلك، فقال: "البيت غير موجود في ديوان ابن الخَرع، وإنما هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة" وأورد القصيدة التي مـــنها الـــبيت. وورد البيت في شعر الكميت بن معروف الأسدي ص١٩٥ (ضمن شعراء مقلون) وخُرج فيه تخريجاً وافياً.

(٤) البحر المحيط ٤٩٥/٨ ، وسبق تخريج الرجز .

(٥) شرح الشافية للرضي ٣١٨/٣، وللجاربُردي ٣٧٤/١ (ضمن مجموعة الشافية وشروحها).

الواحد بفعل الاثنين، ولا قرينة تُعيّن المراد. وما لَمْ تتصل النون بضمير، فنحو: اضربنْه، يكتب بالنون فقط[1].

ومن النحويين من يكتبها نوناً[2] وإن كان يوقف عليها بالألف. ونسب ابن هشام هذا المذهب إلى الكوفيين[3]. وعُزي المذهب الأول إلى البصريين[4].

هذا حكم نون التوكيد الخفيفة إذا وُقِف عليها بعد فتحة.

فإن وُقِف عليها بعد ضمة أو كسرة – وهذا يحصل مع الفعل المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة – حُذفت، ورُدَّ ما حذف لأجلها في الوصل من واو الضمير ويائه، وعلامة الإعراب. فإذا وُقِف على نحو: لَتَذهبُنْ، واذْهبُنْ، قيل: لَتَذهبونَ، واذهبي، بحذف النون الخفيفة، ورد واو الجماعة، وياء المخاطبة المحذوفتين لالتقائهما ساكنتين مع النون، ورد نون الرفع في "تذهبون"؛ لزوال موجب حذفها، وهو توالي الأمثال عند من قال: إنَّ الفعل مع النون غير المباشرة باقٍ على إعرابه، أو للبناء عند من قال: إنه مبني[5].

وهذه الخطوات إذا وُقف عليها بعد ضمة أو كسرة من حذفها وردِّ ما حُذف لأجلها إنما تكون في النطق لا في الكتابة[6]؛ لأنَّ الفعل لم يؤكدْ بها في

---

(١) كتاب الكتاب لابن درستويه ص٨٩. الغرة لابن الدهان ٣٣٤/٢ب. التسهيل ص ٣٣٣. الهجاء لأبي حيان ص٨٥. المساعد ٣٤٨/٤. همع الهوامع ٣٠٦/٦.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣١٨/٣، وللجاربُردي ٣٧٤/١ (ضمن مجموعة الشافية وشروحها).

(٣) شرح قطر الندى ص٤٦٦.

(٤) كشف المشكل في النحو ٣٦١/٢.

(٥) سبق الحديث عن حكم المضارع المؤكد بالنون من حيث البناء والإعراب.

(٦) شرح الشافية للرضي ٣١٨/٣، وللجاربُردي ٣٧٤/١ (ضمن مجموعة الشافية وشروحها). النحو الوافي ١٨٢/٤، ١٨٣.

حـــال الوقف، إذْ لا معنى للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل عليها[1]، وإنما أُكّد بها موصولاً بما بعده، واتفق الوقف عليها بعد ذلك فتُحذف النون ويعود ما حذف لأجلها لفظاً لا خطاً.

وأجاز يونس للواقف على النون الخفيفة إبدالها بعد الضمة واواً وبعد الكسرة يـــاءً، كمـــا أُبدلت بعد الفتحة ألفاً، فيقول في (اخشَوُنْ واخشَينَ): اخشوُوْ، واخشـــيِي[2]. قـــال الخليل: "لا أُرى ذَلك إلاَّ على قول من قال: هذا عَمرُو، ومـــررت بعمـــرِيْ"[3] يريد على لغة من وقف بالواو على التنوين بعد ضمة، وبالياء بعد كسرة. وهم أزد السراة من قبائل اليمن، وليست فصيحة، فالفصيح حذف التنوين إذا وُقِف عليه بعد ضمة أو كسرة[4].

ويلتبس الفعل الصحيح الآخر المؤكد بالنون الخفيفة إذا وُقف عليها على قول يونـــس بالفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: اذهبُنْ، واذهبِنْ، إذا قيـــل فيهمـــا: اذهبو ، واذهبي، فلا يُعلم آلواو واو الضمير أم المبدلة من نون الـــتوكيد لـــلوقف؟ وكذلك الياء لا يُدرى أياء الضمير هي أم المبدلة من نون التوكيد؟

ولا يقـــع هذا اللبس في الفعل المعتل الآخر؛ لأنه يُنطق بواوين في اخشَوُوْ، وبيـــائين في اخشيِيْ. الواو الأولى في (اخشوو) واو الضمير والثانية بدل النون،

---

(١) التذييل والتكميل ٥/٣٨أ. همع الهوامع ٤/٤٠٤. حاشية الصبان ٣/٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/١٥٥. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٧. ارتشاف الضرب ١/٣٠٩. التذييل والتكميل ٥ /٣٨أ. شرح الألفية للأشموني ٣/٢٢٧. همع الهوامع ٤/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) الكـــتاب ٢/٢٨١. شـــرح الشافية للرضي ٢/٢٧٩ – ٢٨٠. شرح الكافية له أيضا ٢/٤٠٧. ارتشاف الضرب ١/٣٩٣. التذييل والتكميل ٣/٣٨أ.

وكذلك ياء (اخشيي) الأولى ياء الضمير، والثانية بدل النون. وإذا لم يُقصد التوكيد لم يُنطق إلاَّ بواو واحدة، وياء واحدة، فلا لبس إذن، قاله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية[1].

لكن الشيخ خالداً الأزهري ذكر أنَّ اللبس حاصل حتى مع المعتل[2] لأنك إذا قلت في الوقف على اخْشَوُنْ: اخْشَوُوْ، استُثقِل واوان، أولاهما: مضمومة، فتُحذف الضمة، ثم تُحذف واو الجماعة للساكنين، وتبقى الواو الأخرى المبدلة من النون فيصير: اخشَوْ ، بواو واحدة هي بدل نون التوكيد الخفيفة، ويلتبس حينئذٍ بالمسند إلى واو الجماعة. وكذلك الحال مع اخشينْ، إذا وقف عليه بقلب نونه ياء، فيصير: اخْشِيي بيائين ، ثم اخْشَيْ، بياء واحدة مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، فيلتبس بالمسند إلى ياء المخاطبة.

وللسلامة من اللبس أرى ألاَّ يُؤخذ بهذا الرأي، وأن يقتصر على المذهب الشائع في الوقف على هذه النون بعد ضمة أو كسرة، القائلِ بحذفها، وردّ ما حذف لأجلها.

وإذا وُقف على النون الخفيفة بعد الألف – وإنَّما يُتصوَّر ذلك على مذهب يونس والكوفيين الذين أجازوا توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بالخفيفة – قُلبت ألفاً، ومُدت[3]. وقال ابن الدهان: "إذا وقفت على (اضربانْ زيداً) على قول يونس زدت ألفاً عوض النون فاجتمع ألفان، فهَمَزتَ الثانية فقلت: اضرباء"[4]. وقيل: بل تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين فتقول: اضربا، واضربنا، والألف هي المبدلة من النون[5].

---

(١) شرح الألفية للأشموني ٢٢٧/٣.

(٢) التصريح ٢٠٨/٢.

(٣) الكتاب ١٥٧/٢.

(٤) الغرة ٢٢٢/٢أ.

(٥) ارتشاف الضرب ٣١٠/١. وانظر: توضيح المقاصد ١١٨/٤، وشرح الألفية للأشموني ٢٢٧/٣.

الخاتمـــة:

وبعد هذا العرض لنوني التوكيد وأحكامهما، لعلَّ من المفيد تلخيص أبرز ما جاء فيه في النقاط الآتية:

١- أكثر حالات توكيد المضارع وقوعاً في القرآن الكريم حالة الوجوب، وهي التي يكون الفعل المضارع فيها جواباً لقسم، بشروطه المذكورة هناك؛ ولا غرابة في ذلك لأنَّ القسم كثير في كتاب الله.

٢- لم يقع الفعل المضارع بعد (إمَّا) في القرآن الكريم إلاَّ مؤكداً بالنون. وهذا يقوي قول من قال بوجوب توكيده بعدها.

٣- توكيد المضارع بعد أدوات الطلب قليل في القرآن. وهذا يضعف مذهب من جعل توكيده بعدها كثيراً.

٤- اختـــلف الـــنحويون في توكيد المضارع بالنون بعد "لا"، و"ما" النافيتين، و"لم" فمـــنهم من منع توكيده، ومنهم من أجازه بقلة، ومنهم من أجازه بكثرة.

مذهب أكثر النحويين بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد، سواء باشرت الفعل أم لم تباشره. والشائع أنه معرب مع غير المباشرة . وأول من وقفت عليه ممن صرَّح بذلك ابن مالك ـــ رحمه الله ـــ .

هذه أبرز الأحكام التي رأيت تلخيصها، وقد تضمن البحث أحكاماً أخرى مبثوثة فيه. وأستغفر الله عمَّا فيه من سهو أو خطأ. والحمد لله أولاً وآخراً .

فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: المخطـــوطات:

١- **الـــتذييل والـــتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـــ) الجزء الخامس، مصورة أ.د. تركي به سهو العتيبي عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٦٢) نحو .

٢- **شـــرح ألفية ابن مالك** (٦٠٠-٦٧٢هـــ) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـــ) الجزء الأول نسخة فيلمية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية رقمها (٨٠٣٧) مصورة عن الخزانة العامة بالرباط .

٣- **شـــرح إيضـــاح أبي علي الفارسي** (٢٨٨-٣٧٧هـــ) لأبي البقاء عبد الله بن الحســـين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـــ) دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الحميـــدي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٩هـــ .

٤- **شـــرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن بن عبـــد الله الســـيرافي (٢٨٤-٣٦٨هـــ) الجـــزء الـــثالث نسخة فيلمية في جامعة أم القرى رقمها (١٩٩) مصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٣٧ نحو) .

٥- **الغـــرة في شـــرح اللمع**، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن على، المعروف بابن الدهـــان (٤٩٤-٥٦٩هـــ) نســـخة فيلمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقمها (٩٨٤) مصورة عن نسخة قليج علي باشا بتركيا (٩٤٩).

٦- **المحصول في شرح فصول ابن معطٍ** (٥٦٤-٦٢٨هـ) تأليف أبي الحسن جمال الدين حسين بن بدر بن إياز (٦٨١هـ) مصورتي عن نسخة عارف حكمت بالمدينة (١٧٦نحو) .

٧- **المصباح، شرح أبيات الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) تصنيف أبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون (بعد ٥٤٢هـ) مصورتي عن النسخة المحفوظة في خزانة المدرسة الأحمدية بحلب .

ثانياً: المطبوعات:

٨- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي (٨٤١-٩١٩هـ) تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض .

٩- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (٦٥٤-٧٤٥هـ) تحقيق: د. مصطفى النماس. ط الأولى. مط المدني.

١٠- **أعجب العجب في شرح لامية العرب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، ط الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

١١- **إعراب القراءات السبع**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٢- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ) تحقيق: محمد السيد أحمد عَزُوز، ط الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، عالم الكتب، بيروت، لبنان .

١٣- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لأبي محمد عبد الله محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١هـ) تحقيق: مصطفى السقا،د. حامد عبد المجيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١-١٩٨٣م .

١٤- **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تأليف ابن الباذش ، أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (٤٩١-٥٤٠هـ) حققه د. عبد المجيد قطامش ، ط الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الفكر بدمشق، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

١٥- **أمالي ابن الشجري**، أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (٤٥٠-٥٤٢هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ، ط الأولى، القاهرة .

١٦- **كتاب الأمثال**، تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام (١٥٧-٢٢٤هـ) حققه: د.عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث، ط الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

١٧- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ) تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الرابعة ١٣٨٠هـ/١٩٦١م .

١٨- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ) علّق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد. ط الخامسة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩، دار الجيل، بيروت، لبنان .

١٩- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، القاهرة .

٢٠- **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ) طبعته مطابع النصر بالرياض عن طبعة القاهرة سنة ١٣٢٩هـ، في مطبعة السعادة .

٢١- **التبصرة في القراءات السبع**، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥-٤٣٧هـ) تحقيق: د. محمد غوث الندوي، ط الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، نشرة الدار السلفية في بومباي، الهند .

٢٢- **التبيان في إعراب القرآن**، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ) تحقيق :علي محمد البجاوي،ط عيسى البابي الحلبي، مصر.

٢٣- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف أبي البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ) تحقيق:د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان .

٢٤- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، ليوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤١٥-٤٧٦هـ) حققه: د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .

٢٥- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (٦٥٤-٧٤٥هـ) الجزء الأول، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار القلم، دمشق .

٢٦- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك**، محمد بن محمد بن عبد الله الطائي (٦٠٠-٦٧٢هـ) حققه: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .

٢٧- **التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٨٣٨-٩٠٥هـ) دار الفكر ببيروت .

٢٨- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر ابن عمر الدماميني (٧٦٣-٨٢٧هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، الجزء الأول .

٢٩- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط الأولى .

٣٠- **تهذيب التوضيح**، تأليف محمد سالم علي، وأحمد مصطفى المراغي ، مصورة عن ط الأولى، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، الجزء الثاني في الصرف .

٣١- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

٣٢- **كتاب التيسير في القراءات السبع**، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٣٧١-٤٤٤هـ) عُني بتصحيحه أتوبرتزل ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة إستنبول سنة ١٩٣٠م .

٣٣- **الجمل في النحو**، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧أو ٣٤٠هـ) حققه: د. علي توفيق الحمد، ط الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، أربد ، الأردن .

٣٤- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن در يد (٢٢٣-٣٢١هـ) حققه: د.رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين، ط الأولى،١٩٨٧م،بيروت،لبنان .

٣٥- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تأليف ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: طه محسن، بغداد ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

٣٦- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين علي بن حجر بن علي الإربلي(٧٤١هـ) تحقيق:د.حامد أحمد نيل،ط القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٧- **حاشية الصبان** (١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي .

٣٨- **حاشية محمد بن مصطفى الخضري (١٢١٣-١٢٨٧هـ)** على شرح ابن عقيل (٦٩٨-٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الفكر، بيروت، لبنان .

٣٩- **حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (١٠٦١هـ)** على التصريح على التوضيح، مطبوع بهامش التصريح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٨٣٨-٩٠٥هـ) دار الفكر ببيروت .

٤٠- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي ورفيقيه، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت .

٤١- **الحماسة البصرية**، تأليف صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (٦٥٩هـ تقريباً) تحقيق: د. عادل سليمان جمال، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة .

٤٣- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

٤٤- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة (١٣٢٨-١٤٠٤هـ) القسم الأول، مطبعة السعادة، القاهرة .

٤٥- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أبي العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط الأولى، دار القلم بدمشق .

٤٦- **ديوان حاتم الطائي**، تحقيق: د. عادل سليمان، مطبعة المدني بمصر .

٤٧- **ديوان رؤبة بن العجاج**، نشره وليم بن الورد البروسي ضمن "مجموع أشعار العرب"، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م، نسخة مصورة عن طبعة ليبسك سنة ١٩٠٣م .

٤٨- **رسم المصحف**، دراسة لغوية تاريخية، تأليف غانم قدوري الحمد. ط الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، لبنان .

٤٩- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٦٣٠-٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٠- **كتاب السبعة**، لابن مجاهد، أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (٢٤٥-٣٢٤هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، ط الثانية، دار المعارف بمصر .

٥١- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق:د.حسن هنداوي ،دار القلم بدمشق، ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- سيبويه = الكتاب .

٥٢- **شذا العرف في فن الصرف**، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (١٢٧٣-١٣٥١هـ) شرحه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، ط الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

٥٣- **شرح أبيات سيبويه**، تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٣٠-٣٨٥هـ) حققه: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م .

٥٤- **شرح أبيات مغني اللبيب**، صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣١-١٠٩٣هـ) حققه: عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الأولى .

٥٥- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكري (٢١٢-٢٧٥هـ) حققه: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة .

٥٦- **شرح ألفية ابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ)** لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (٨٣٨-نحو ٩٠٠هـ) دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي.

- شرح ألفية ابن مالك لابن غازي = إتحاف ذوي الاستحقاق .

٥٧- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (٦٨٦هـ) منشورات ناصر خسرو، بيروت، لبنان .

٥٨- **شـــرح ألفيـــة ابن معط (٥٦٤-٦٢٨هـــ)** تأليف عبد العزيز بن جمعة بن القواس الموصلي (٦٢٨-٦٩٦هـــ) تحقيق: د. علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض، ط الأولى، ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م .

٥٩- **شـــرح التســـهيل** لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (٦٠٠-٦٧٢هـــ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ/١٩٩٠م .

٦٠- **شـــرح تصريف الزنجـــاني (٦٥٥هـــ)** لسعد الـــدين التفـــتازاني (٧١٢-٧٩٣هـــ) مطبوع بهامش "تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد" دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي .

٦١- **شـــرح شافية ابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـــ)** للعلاّمة فخر الدين أحمد بن الحســـن بـــن يوسف الجاربُرْدي (٧٤٦هـــ) مطبوع ضمن (مجموعة الشافية وشـــروحها) عـــالم الكتب، بيروت، طبعة مصـــورة عن طبعة إستنبول سنة ١٣١٠هـــ .

٦٢- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تأليـــف الإمـــام أبي محمد عبد الله بـــن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـــ) تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد،ط التاسعة ١٣٨٢هـــ/١٩٦٣م،مطبعة السعادة بمصر.

٦٣- **شـــرح شـــواهد مغني اللبيب**، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـــ) مذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطي، من منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت، لبنان .

٦٤- **شـــرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطـــائي (٦٠٠-٦٧٢هـــ) تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـــ/١٩٧٧م، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية .

٦٥- **شـــرح قطـــر الندى وبل الصدى**، تصنيف أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـــ) علّق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الثانية عشرة ١٣٨٦هـــ/١٩٦٦م، مطبعة السعادة بمصر.

٦٦- **شـــرح كافية ابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـــ)** تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٦هـــ) دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة مصورة عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٠هـــ .

٦٧- **شـــرح الكافيـــة الشـــافية لابـــن مـــالك**، محمـــد بـــن عبد الله الطائي (٦٠٠-٦٧٢هـــــ) حققه: د. عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث، من مطـــبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢هـــ/١٩٨٢م .

٦٨- **شرح اللمع**، صنفه ابن برهان، أبي القاسم عبد الواحـــد بن علي الأســـدي (٤٥٦هـــ) حققه: د.فائز فارس، ط الأولى ١٤٠٥هـــ/١٩٨٤م.

- شرح اللمع لأبي البقاء العكبري = المتبع في شرح اللمع .

٦٩- **شـــرح المفصـــل لابـــن يعيـــش**، يعيـــش بـــن عـــلي بـــن يعيـــش (٥٥٦-٦٤٣هـــ) الناشر: عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م .

٧٠- **شـــرح المقدمـــة الجـــزولية الكـــبير**، لأبي عـــلي الشـــلوبين (٥٦٢-٦٤٥هـــ) تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، ط الأولى، ١٤١٣هـــ/ ١٩٩٣م، مكتبة الرشد، الرياض .

٧١- **شـــعر الكميت بن معروف الأسدي**، صنعة د. حاتم صالح الضامن، مطبوع ضمن (شعراء مقلون) ط الأولى، ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان .

٧٢- **الشعر والشعراء**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطابع دار المعارف بمصر، ط الثانية ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٧٣- **صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦-٢٦١هـ)** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى، بيروت، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٧٤- **صحيح الإمام مسلم بشرح النووي**، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١-٦٧٦هـ) ط الأولى ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م، المطبعة المصرية بالأزهر (الجزء الأول) .

٧٥- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط الأولى، ١٩٨٠م، دار الأندلس ببيروت .

٧٦- **طبقات فحول الشعراء**، تأليف محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١هـ) قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة .

٧٧- **كتاب العنوان في القراءات السبع**، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (٤٥٥هـ) حققه: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت، لبنان .

٧٨- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (كان حياً سنة ٤٣٠هـ) حققه: د. محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتب بدمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

٧٩- **الكتاب، لسيبويه**، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ط الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦-١٣١٧هـ .

٨٠- **كتاب الكُتَّاب**، لعبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي (٢٥٨-٣٤٧هـ) تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ، و د. عبد الحسين الفتلي، ط الأولى ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، دار الكتب الثقافية بالكويت .

٨١- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) طبع في طهران، إيران .

٨٢- **كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (٥٩٩هـ)** تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط الأولى، ١٩٨٤م، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية .

٨٣- **اللباب في تصريف الأفعال**. تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ١٩٨٨م .

٨٤- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات (الجزء الأول) ود. عبد الإله نبهان (الجزء الثاني) ط الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي .

٨٥- **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد حمد الزوي ، ط الأولى، ١٩٩٤م، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا .

٨٦- **مجالس ثعلب**، أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠-٢٩١هـ) شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط الثانية، دار المعارف بمصر .

٨٧- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (٥١٨هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

٨٨- **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان ابن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، القاهرة، ١٣٨٦هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي .

٨٩- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (٤٨١-٥٤٢هـ) تحقيق: المجلس العلمي بفاس، من مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية .

٩٠- **المرتجل**، لابن الخشاب، أبي محمد عبد الله بن أحمد (٤٩٢-٥٦٧هـ) حققه: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

٩١- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية .

٩٢- **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام بهاء الدين بن عقيل (٦٩٨-٧٦٩هـ) تحقيق: د. محمد كامل بركات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

٩٣- **المغني في تصريف الأفعال**. تأليف د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ١٩٨٨م .

٩٤- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ) حققه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

٩٥- **المفصل في علم العربية**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) ط الثانية، دار الجيل ببيروت، لبنان، طبعة مصورة عن طبعة سنة ١٣٢٣هـ .

٩٦- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين بن محمود بن أحمد العيني (٧٦٢-٨٥٥هـ) مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ/١٨٨١م .

٩٧- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١أو٤٧٤هـ) تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية،١٩٨٢م.

٩٨- **المقتضب**، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .

٩٩- **المقرب**، لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري مطبعة العاني ببغداد، ط الأولى ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

١٠٠- **النحو الوافي**، تأليف عباس حسن، ط الخامسة، دار المعارف بمصر.

١٠١- **النشر في القراءات العشر**، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي (٧٥١-٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان .

١٠٢- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ببيروت .

١٠٣- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١٢٣-٢١٥هـ) تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، ط الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار الشرق .

١٠٤- **الهجـــاء**، لأبي حيـــان محمد بن يوسف الأندلسي(٦٥٤-٧٤٥هـــ) درسه وحققـــه: د. تـــركي بـــن سهو العتيبي، ط الأولى، ١٤١٨هـــ/١٩٩٨م، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، دمشق .

١٠٥- **همـــع الهوامـــع شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـــ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت .